أثر الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن (٢٠١٥م – ٢٠١٧م)

أ/ نبيل محمد الطيري*
باحث اقتصادي

يكتسب تقييم أثر الحرب على الأمن الغذائي والتغذية للأسر في اليمن أهمية خاصة، نظراً لارتفاع مستوى الفقر وسوء التغذية المزمن في البلاد، واعتماد اليمن بشكل أساسي على استيراد الأغذية. حيث تعرضت اليمن خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ للتدمير الشامل لبنيته التحتية ومقوماته الاقتصادية بسبب العدوان السعودي الأمريكي، ما جعل المجتمع اليمني أكثر عرضة لعدم الاستقرار الاقتصادي وتقلبات الأسعار، وانعدام المواد الغذائية نتيجة للحصار الاقتصادي الشامل البري والبحري والجوي مما أدى إلى مزيد من التدهور الحاد في الأمن الغذائي، حيث تعاني ما نسبته ٧٨% من الأسر في اليمن من أزمة اقتصادية خانقة أسوأ مما كانت عليه في فترة ما قبل الحرب[١]،

ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الموارد وتوقف الصادرات الزراعية وغير الزراعية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات بنسبة كبيرة بسبب صعوبة تصدير المنتجات الى الخارج وزيادة الواردات والتي يتم تغطيتها بالنقد الأجنبي، الأمر الذي يحمل الحكومة اليمنية عبئاً كبيراً في توفير النقد الأجنبي لتغطية الواردات من السلع الغذائية الأساسية، والتي يفتقر إليها البنك المركزي بسبب انقطاع موارد النفط والغاز والتي كانت تساهم في

١- تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي: ملخص النتائج والأساليب والخطوات، **الجزء الثاني: النتائج والقضايا الرئيسية**، مارس ٢٠١٧م.

تمويل الموازنة العامة للدولة بنسبة ٨٠٪[1]، وتراجع التحويلات الخارجية والاستثمارات الأجنبية والمساعدات والتي كان لها الدور الأساسي في تغذية البلد بالموارد من النقد الأجنبي، علاوة على استمرار تعرض القطاعات الإنتاجية الزراعية والسمكية والصناعية والطرقات وغيرها من المرافق الخدمية للتدمير، وتراجع الناتج المحلي، مما تسبب في ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النفقات الحكومية وتأخر صرف مرتبات موظفي الدولة من شهر سبتمبر ٢٠١٦م، وانهيار نظام الحماية الاجتماعية، وأزمة السيولة المحلية، وانخفاض قيمة الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي، ونفاذ احتياطيات البنك المركزي، كل تلك العوامل أثرت على الأمن الغذائي والتغذية بجميع أبعادهما وخصوصاً توفر الغذاء والوصول إليه.

وتتناول الورقة هذا الموضوع من خلال الأقسام التالية:

القسم الأول: مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في اليمن قبل الحرب وخلالها.
القسم الثاني: عوامل وأدوات الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن.
القسم الثالث: المساعدات الإنسانية والإغاثية.
القسم الرابع: السياسات والاجراءات العاجلة وطويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في اليمن.

القسم الأول:
مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في اليمن قبل الحرب وخلالها

يتناول هذا القسم من الدراسة تحليل ومناقشة مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية قبل الحرب وخلالها طبقاً لنتائج المسوحات والبيانات والمعلومات الصادرة عن الجهات الحكومية والمنظمات الدولية المهتمة بالأمن الغذائي والتغذية.

الحرب والأزمات السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في اليمن:

بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي ٢٢٪ من السكان عام ٢٠٠٣، وارتفعت إلى الضعف لتصل إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠٨م بسبب الأزمة الثلاثية المتمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للوقود والغذاء والأزمة المالية العالمية، ثم انخفضت إلى ٣٢٪ عام ٢٠٠٩م، ثم ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي بعد ذلك إلى٤٤.٥٪ بسبب التداعيات السلبية التي رافقت أحداث عام ٢٠١١م،

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٨)، سبتمبر ٢٠١٦م.

وذلك بمعدل زيادة بلغ ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩م. وفي ٢٠١٤م تراجع انعدام الأمن الغذائي بنسبة ٨٪ عما كانت عليه عام ٢٠١١م لتصل الى ٤١.١٪ من السكان.

شكل (١) أثر الحرب والأزمات على انعدام الأمن الغذائي في اليمن

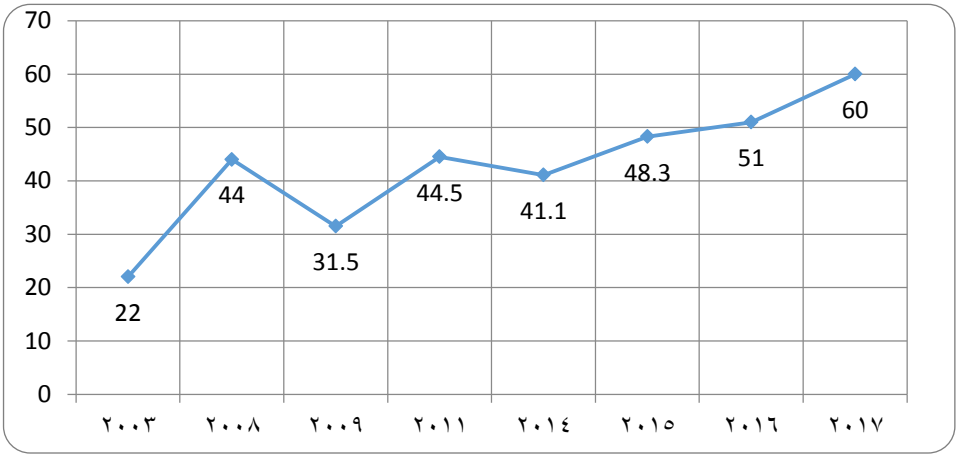

المصدر: المسح الشامل للأمن الغذائي (٢٠١٤م)؛ والتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (٢٠١٥م – ٢٠١٦م، ٢٠١٧م).

لقد انتكست آفاق الحد من انعدام الأمن الغذائي في اليمن بسبب الحرب وعدم الاستقرار السياسي، فالإنتاجية الزراعية المتدنية تساهم في عدم كفاية الغذاء وزيادة الفقر بقدر كبير، خاصة وأن ثلثي السكان في اليمن يعتمدون على الزراعة في معيشتهم.

ففي عام ٢٠١٥، تفاقم وضع الأمن الغذائي بصورة غير مسبوقة حيث ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي ٤٨.٣٪ من السكان ، بنسبة زيادة بلغت ٢١٪ مقارنة بعام ٢٠١٤.

وفي عام ٢٠١٦، تفاقم وضع الأمن الغذائي مع استمرار الحرب، حيث ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى ٥١٪ من السكان ، بنسبة زيادة ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٥م.

وفي عام ٢٠١٧، شهد الأمن الغذائي المزيد من التدهور مع استمرار الحرب والحصار الاقتصادي الشامل. ووفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل مارس عام ٢٠١٧م، ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي أو عدم كفاية الغذاء إلى ٦٠٪ من السكان ، وبنسبة زيادة بلغت ٦١٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م.

مراحل انعدام الأمن الغذائي في اليمن

تقسم مراحل انعدام الأمن الغذائي إلى خمس مراحل، المرحلة الأولى الحد الأدنى،

المرحلة الثانية الشدة، المرحلة الثالثة الأزمة، المرحلة الرابعة الطوارئ، المرحلة الخامسة المجاعة.

جدول (١) مراحل انعدام الأمن الغذائي في اليمن								
البيان / الزمن	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧	
مراحل انعدام الأمن الغذائي	العدد (مليون)	% من السكان	العدد (مليون)	% من السكان	العدد (مليون)	% من السكان	العدد (مليون)	% من السكان
الطوارئ (المرحلة ٤)	٤.٨	١٨.٣	٦.١	٢٢.٧	٦.٨	٢٤	٧	٢٥
الأزمة (المرحلة ٣)	٥.٨	٢١.٩	٦.٨	٢٥.٦	٧.١	٢٦	١٠.٢	٣٦
المرحلتين ٣+٤ (انعدام أمن غذائي)	١٠.٦	٤٠.١	١٢.٩	٤٨.٣	١٤.١	٥١	١٧	٦٠
الشدة والحد الأدنى (المرحلة ١و٢)	١٥.٤	٥٩.٢	١٣.٨	٥١.٧	١٣.٣	٤٩	١١.٢	٤٠

المصدر: مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي، التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (٢٠١٤م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، ٢٠١٧م).

طبقا لنتائج التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، تزايد عدد السكان في مرحلة الطوارئ المرحلة الرابعة من ٤.٨ مليون شخص بنسبة ١٨.٣٪ من السكان عام ٢٠١٤م إلى ٢٢.٧٪ من السكان عام ٢٠١٥م ليرتفع مع استمرار الحرب إلى ٢٤٪ عام ٢٠١٦م، وفي عام ٢٠١٧م وصل إلى ٢٥ ٪ من السكان. وهذا يعني أن استمرار الحرب على اليمن منذ مارس ٢٠١٥م والمترافق مع التدمير للقطاع الزراعي والسمكي والصناعات الغذائية، والحصار الاقتصادي الشامل، قد أدى إلى ارتفاع عدد السكان في ٢٠١٧م في مرحلة الطوارئ بنسبة زيادة بلغت ٤٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م.

وطبقاً لنتائج التصنيف المرحلي المتكامل مارس٢٠١٧، لم يدخل اليمن المرحلة الخامسة (مرحلة المجاعة)، حيث تشير النتائج إلى أن حوالي ٢٥٪ من إجمالي السكان يقعون في المرحلة الرابعة "الطوارئ" بينما يصنف ٣٦٪ من إجمالي السكان في المرحلة الثالثة " الأزمة" وفي مرحلة الشدة والحد الأدنى (المرحلة ١و٢) فهناك حوالي ٤٠٪ من السكان في هذه المرحلة.

إن العامل الشديد الخطورة الذي يتعين أن يُنظر فيه يتمثل في أثر ارتفاع أسعار الأغذية على قدرة الفقراء الشرائية، كما يلاحظ التدهور المتزايد والمستمر في مراحل انعدام

الأمن الغذائي نتيجة التأثير الكبير للحرب وتزايد عدد الذين يعانون من نقص التغذية، أو لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية أو شراؤها.

الأمن الغذائي على مستوى المحافظات:

تؤكد نتائج تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في مارس ٢٠١٧م، على أن أكثر من نصف عدد السكان يمرون في مرحلة "الأزمة" أو مرحلة "الطوارئ" من مراحل انعدام الأمن الغذائي، حيث أن ما يصل إلى ٧٠٪ من السكان في بعض المحافظات يجدون صعوبة بالغة في الحصول على الطعام. حيث تتفاوت نسبة انعدام الأمن الغذائي من محافظة إلى أخرى، كما يلي:

-تصنيف ٧ محافظات في مرحلة الطوارئ (المرحلة ٤) باعتبارها الأكثر تضرراً بانعدام الأمن الغذائي، وتحتاج إلى معونات طارئة منقذة للحياة وسبل المعيشة وهي: لحج وتعز وأبين وصعدة وحجة والحديدة وشبوة.

-تصنيف ١٠ محافظات في مرحلة الأزمة (المرحلة ٣) أي تحتاج إلى معونات عاجلة للحد من فجوات استهلاك الغذاء وسوء التغذية الحاد وهي: عدن، عمران، ذمار، صنعاء المحافظة، الأمانة، إب، مأرب، ريمة، المحويت وحضرموت.

-تصنيف ٣ محافظات في مرحلة الشدة (المرحلة ٢)، وتعد الأقل تضرراً مقارنة بالمحافظات الأخرى وهي: الجوف، الضالع والبيضاء.

انتشار سوء التغذية:

إن سوء التغذية هو جزء من حلقة مفرغة تنطوي على أسباب كامنة وراء حدوثها، ليست فقط بيولوجية ولكن أيضاً اجتماعية واقتصادية وسياسية، ومن الأسباب المباشرة لسوء التغذية عدم كفاية الغذاء والإصابة بالأمراض، ويوجد أسباب ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية تؤثر في ظروف تغذية الأطفال، فمثلاً، يمكن أن يؤدي الفقر إلى مستويات متدنية من تعليم الأبوين، ونقص توافر وجودة الغذاء، ومحدودية الوصول إلى المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية الملائمة، وكل هذا يزيد من المرض وسوء التغذية، وتوفر هشاشة الوضع السياسي ودورات الصراع بيئة مواتية لتفاقم سوء التغذية بكل أشكاله.

يعد سوء التغذية الحاد نتيجة رئيسية لاستمرار الحرب التي أدت إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي الحاد والذي بلغ مستويات مثيرة للقلق وقد مثل سوء التغذية مشكلة خطيرة في

اليمن لفترة طويلة، وخاصة سوء التغذية المزمن (التقزم)، مع ذلك فإن معدل انتشار سوء التغذية الحاد (الهزال) قد ارتفع وبلغ ذروته في السنوات الثلاث الماضية. حيث أشارت التقديرات الأولية لمجموعة التغذية في أكتوبر ٢٠١٦م إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى ٢.٢ مليون طفل ويحتاجون إلى العناية العاجلة بزيادة قدرها ١٥٧٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م، منهم ٤٦٢ ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهي زيادة كبيرة تصل إلى ١٨٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م.

شكل (٢): عدد الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد (بالألف)

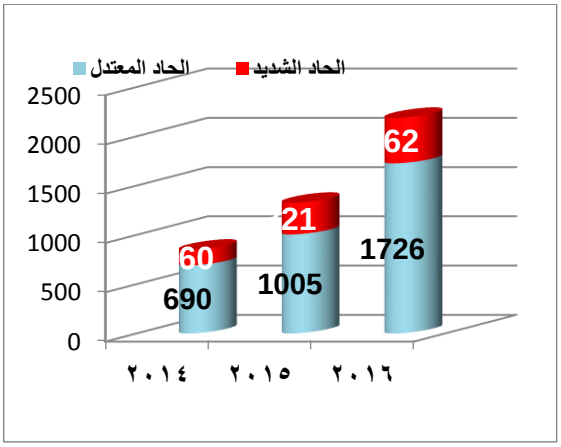

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد (١٩)، أكتوبر ٢٠١٦م.

وتظهر تقارير منظمة اليونيسيف أن معدلات سوء التغذية في اليمن هي الأعلى والأكثر تصاعداً من أي وقت مضى، وصحة أطفال البلد الأفقر في الشرق الأوسط لم تشهد مطلقاً مثل هذه الأرقام الكارثية التي نشهدها اليوم، حيث أن أعلى معدلات سوء التغذية الحاد تظهر بين أطفال محافظات الحديدة وصعدة وتعز وحجة ولحج، حيث تشكل هذه المحافظات الخمس أكبر عدد من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم في اليمن، في حين تسجل محافظة صعدة أعلى معدلات التقزم بين الأطفال على مستوى العالم، إذ يعاني ٨ من أصل كل ١٠ أطفال في المحافظة من سوء التغذية المزمن في نسبة لم يشهد لها العالم مثيلاً من قبل[1].

الجدير بالذكر أن سوء التغذية الحاد الشديد يؤثر على القدرات العقلية للأطفال ويجعلهم أكثر عرضة للوفاة بتسع مرات مقارنة بنظرائهم الأصحاء، وهذا يشكل تهديداً خطيراً لمستقبل التنمية البشرية في اليمن.

1 -https://www.unicef.org/arabic/media/24327_94162.html

القسم الثاني: عوامل وأدوات الحرب على الأمن الغذائي والتغذية في اليمن

تدمر أدوات الحرب وآثارها والمخاطر التي تتعرض لها السلسلة الغذائية سبل عيش الناس والأمن الغذائي والتغذية في اليمن، وتتضمن العوامل والأدوات التي يستخدمها التحالف الدولي بقيادة السعودية للحرب على الأمن الغذائي في اليمن: الحصار الاقتصادي الشامل، تدمير القطاع الزراعي والسمكي والصناعي، وتدمير قطاع النقل، وتدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية. ويتناول هذا القسم هذه الأدوات وأبرز آثارها على الأمن الغذائي.

١- الحصار الاقتصادي الشامل

تتركز أبرز آثار الحصار الاقتصادي على انعدام الأمن الغذائي من خلال ما يلي:

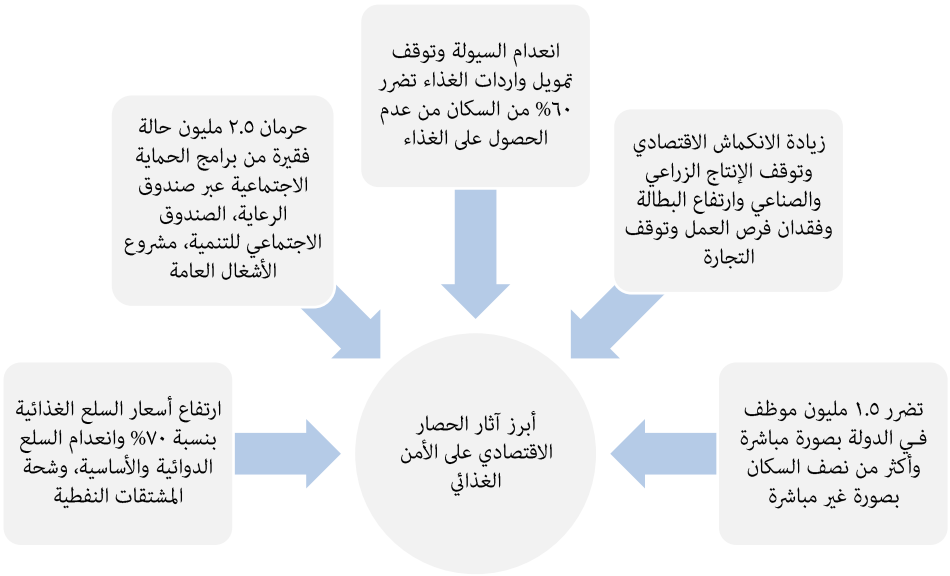

-أدى الحصار الاقتصادي إلى أزمة سيولة حادة في العملة المحلية وكذلك شحة في النقد الأجنبي، وأدت أزمة السيولة إلى تعليق ليس فقط مرتبات موظفي الدولة ولكن أيضاً نفقات الموازنة العامة للدولة بوجه عام، مما ترتب على ذلك مخاطر كبيرة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ومزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي لتصل عدم كفاية الغذاء إلى ٦٠٪ من السكان عام ٢٠١٧م [١].

- تأثر حوالي ١.٥ مليون موظف حكومي بصورة مباشرة بسبب تأخر صرف مرتباتهم

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، السكرتارية الفنية للأمن الغذائي، "التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي اليمن"، مارس ٢٠١٧م.

وأكثر من نصف السكان بصورة غير مباشرة، وهذا يُصعب وصولهم إلى السلع والخدمات الغذائية وغير الغذائية، خاصة أن ٣٢٪ منهم يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي[١]. وتبلغ فاتورة المرتبات والأجور حوالي ٧٥ مليار ريال شهرياً.

-حرمان حوالي ٢.٥ مليون حالة من الفقراء من برامج الحماية الاجتماعية، منهم ١.٥ مليون حالة فقيرة من الإعانات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية منذ بداية عام ٢٠١٥م. مما يعرضهم للمزيد من الحرمان خاصة أن ٦٣٪ منهم يعانون أصلاً من انعدام الأمن الغذائي، وتبلغ المتطلبات التمويلية للإعانات النقدية للفقراء حوالي ٢٢.٧ مليار ريال كل ثلاثة شهور بمعدل (٧.٥٧ مليار ريال شهرياً)[٢].

-منذ نهاية مارس من عام ٢٠١٥م، يشهد الاقتصاد اليمني أزمة حادة في الوقود والغذاء، بدأت الأزمة باختفاء البنزين والديزل وكذلك القمح بصورة مفاجئة من الأسواق المحلية. حيث تشير المعلومات الصادرة عن برنامج الغذاء العالمي إلى ارتفاع الأسعار المحلية لسلع الغذاء خلال فترة الحرب ٢٠١٥-٢٠١٧ مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب أي في العام ٢٠١٤م، وبالنتيجة، ارتفعت تكلفة سلة الغذاء (الجزئية) بحوالي ٧٠٪ في المتوسط خلال نفس الفترة[٣]، وهذا يجعل ذوي الدخل المحدود والفقراء أكثر عرضة لعدم القدرة على

شكل (٣): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(دولار)، ونسبة انعدام الأمن الغذائي (%)

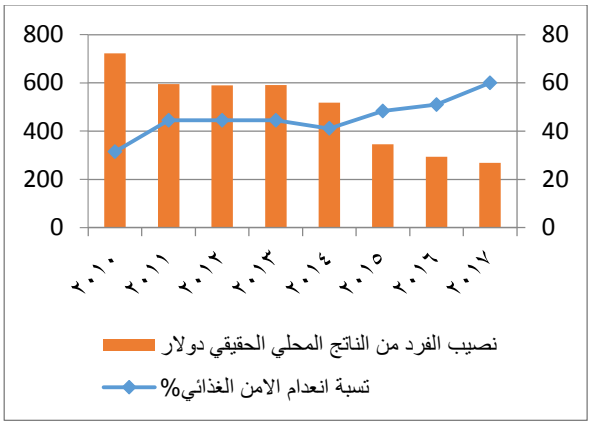

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٧م (تقديرات أولية)؛ والتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي اليمن (٢٠١٧م).

1- FAO, Yemen, SITUATION REPORT, APRIL 2017.

٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (٢١)، ديسمبر ٢٠١٦م.

3 -WFP, YEMEN, Market Watch Report, 2015-2017.

الحصول على الغذاء وانعدام الأمن الغذائي.

- صعوبة توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الغذائية الأساسية، فقد دأب البنك المركزي على تمويل استيراد القمح والرز والسكر والوقود بسعر الصرف الرسمي (٢١٤.٩ ريال/دولار) خلال السنوات الماضية. ونتيجة شحة النقد الأجنبي، اضطر البنك المركزي إلى التوقف عن تمويل استيراد الوقود والسكر بسعر الصرف الرسمي في أغسطس من عام ٢٠١٥م وفبراير من عام ٢٠١٦م على التوالي، ومع ذلك، فقد استمر في تمويل استيراد القمح والرز لكنه رفع سعر الصرف الرسمي لاستيراد تلك السلعتين إلى ٢٥٠ ريال/دولار منذ بداية مايو من عام ٢٠١٦م، وحالياً لم يعد البنك المركزي في العاصمة صنعاء قادراً على أن يمول استيراد المواد الأساسية وكذا المشتقات النفطية بالنقد الأجنبي كما كان يقوم به سابقاً، بسبب نقل مهام ووظائف البنك المركزي إلى فرع البنك في عدن، وإغلاق نظام التحويلات الخارجية (سويفت)على البنك في العاصمة صنعاء، وسيطرة هادي وحكومته غير الشرعية على ما تبقى لدى البلد من احتياطي خارجي من النقد الأجنبي، بتخطيط من دول العدوان، وبتواطؤ من قبل المجتمع الدولي، ونظراً لارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازي إلى أكثر من ٣٥٠ ريال/دولار، واعتماد اليمن على استيراد حوالي ٩٠٪ و١٠٠٪ من احتياجاته من القمح والرز على التوالي، فسيكون مزيد من السكان معرضين لانعدام الأمن الغذائي[1].

أدى الحصار الاقتصادي الشامل الذي فرضه العدوان السعودي الأمريكي على اليمن إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٣٤٪ خلال العام ٢٠١٥م، نتج عن تدني الطلب الكلي (الانفاق الاستهلاكي والاستثماري)، وجمود ما تبقى من حركة في النشاط الاقتصادي، وتدهور فرص العمل والدخل وصعوبة وصول السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وارتفاع مستويات البطالة والفقر. ومع تدهور دخل الفرد بسبب الحرب وحدوث أزمات غير مسبوقة في الغذاء والدواء والمياه والوقود والكهرباء، وتراجع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بنسبة -٣٣,٢٪ عام ٢٠١٥، ارتفعت نسبة انعدام الأمن الغذائي بشكل مضاعف من ١٢.٩ مليون شخص (٤٨ ٪ من السكان) بزيادة ٣٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٤م، لتصل إلى ١٧ مليون شخص (٦٠ ٪ من السكان) عام ٢٠١٧م.

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٨)، سبتمبر ٢٠١٦م.

٢- تدمير القطاع الزراعي والسمكي والصناعي

القطاع الزراعي والثروة الحيوانية:

يمثل القطاع الزراعي أهمية بالغة لكل من الاقتصاد الكلي والتخفيف من حدة الفقر في اليمن، حيث أغلبية الأسر وبما يعادل ٦٠٪ من الأسر اليمنية تمارس الزراعة (إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني)[١].

استهدفت الغارات الجوية حوالي (٥) آلاف موقعاً زراعياً في مختلف المحافظات اليمنية، معظمها في محافظة صعدة التي تعرضت مزارعها للتدمير، كما تم استهداف ١٩ سداً وحاجزاً مائياً وقناة للري، منها سد مأرب القديم، كما منع التحالف تدفق الصادرات الزراعية إلى الأَسْوَاق الخارجية، ما أَدَّى إلى ارتفاع الفاقد في الإنتاج الزراعي إلى مستويات غير مسبوقة، وتسببت أزمة المشتقات النفطية التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في العام الأول من العدوان بتلف العشرات من المزارع، وأدت إلى تراجع الإنتاج المحلي من الحبوب بنسبة ٥٠٪، كما أَدَّت إلى تراجع إنتاج العسل اليمني الأصيل الذي وصل إنتاجه خلال الأعوام الماضية إلى ٢٥ ألف طن في العام ولكن بسبب الحرب والحصار تراجعت مزارع النحالين وتوقفت منافذ التصدير للخارج فتكبدوا خسائر فادحة، ولذات السبب تراجعت إنْتَاجية اليمن من البن اليمني الأصيل إلى أدنى المستويات، بالإضَافَة إلى أضْرَار الحصار التي أَدَّت إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنْتَاج الزراعي[٢].

القطاع السمكي:

يمثل صيد الأسماك نشاطاً رئيسياً لكسب العيش في اليمن، خاصة في المجتمعات الواقعة على سواحل البحر الأحمر والبحر العربي، وقد أدت الحرب إلى حظر نشاط الصيد التقليدي في ١٢ منطقة بحرية منذ اليوم الأول، وتسببت بحرمان ما يزيد على ٥٠ ألف صياد تقليدي من ممارسة أعْمَالهم، بل استهدف العدوان قواربهم ودمر الموانئ البحرية، والأَسْوَاق ومراكز التجميع، ولذات السبب انخفض الصيد التقليدي بنسبة ٧٥ ٪ في تعز والحديدة، كما أدت الغارات الجوية والصواريخ البحرية إلي تدمير ٩٣ موقعاً لإنزال الأسماك باستهداف مباشر، إضافة إلي محاصرة الصيادين واستهداف قواربهم ومنعهم من الخروج

١- تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، **مرجع سابق**، مارس ٢٠١٧م.

٢- وزارة الزراعة والري، **الأضرار والخسائر**، عامان من الاستهداف الممنهج: القطاع الزراعي في دائرة العدوان، مارس ٢٠١٧م.

للصيد وإغلاق منافذ التصدير، الأمر الذي كبدهم خسائر كبيرة نظراً لارتفاع تكاليف رحلات الاصطياد وتدني الأسعار مما ألحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الوطني[١].

القطاع الصناعي الغذائي:

يكتسب قطاع الصناعات الغذائية أهمية كبيرة في الأمن الغذائي وتوفير مصادر دخل هامة وفرص عمل وسبل كسب العيش، وقد أدت الحرب إلى تدمير وتضرر أعداد كبيرة من المنشآت الحكومية والخاصة، إضافة إلى مخازن الغذاء، وناقلات المواد الغذائية، ومزارع الدجاج، كما أن المصانع والمنشآت الصناعية التي تضررت جراء الحرب والحصار تعد بالمئات، كما تراجع الإنْتَاج المحلي إلى أدنى المستويات نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنْتَاج وارتفاع أسعار المشتقات النفطية وارتفاع تكاليف التسويق.

أبرز آثار تدمير القطاع الزراعي والسمكي والصناعي على الأمن الغذائي:

- انخفضت المساحات المزروعة والإنتاج عام ٢٠١٦ بنسبة ٣٨٪ مقارنة مع فترة قبل الحرب، مما أثر على توافر المواد الغذائية ومخزون الأسر[٢]، خاصة وأن القطاع الزرعي اليمني يعد مورداً رئيسياً لـ ٧٠٪ من السكان ويعمل فيه حوالي ٢.٩ مليون نسمة.
- تدني نسبة متوسط استهلاك الفرد من الأسماك سنويا للفرد الواحد على مستوى الجمهورية، حيث كان متوسط ما يحصل عليه الفرد قبل الحرب ١٤ كغ سنوياً حتى وصل أثناء الحرب إلى ٢.٥ كغ سنوياً أي بنسبة انخفاض بلغت ٨٥٪[٣].
- فقد معظم الصيادين أ صول الاصطياد الخاصة بهم مثل القوارب والشباك وتضررت معدات الاصطياد والبنية التحتية الأساسية للاصطياد.
- ارتفاع معدل البطالة وتدني فرص التوظيف وتسريح العمال: ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الأشد تضرراً، حيث خسر حوالي ٥٠٪ من المشتغلين فيه أعمالهم، وينجم عن تلك النتائج المباشرة آثاراً طويلة الأجل[٤]. الأمم المتحدة أكدت في تقرير صادر

١- وزارة الثروة السمكية، الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الأحمر، "تقرير عن الأضرار التي لحقت بالقطاع السمكي في البحر الأحمر نتيجة استهداف قوات تحالف العدوان للصيادين والمنشآت السمكية"، مارس ٢٠١٧م.

٢- تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، **مرجع سابق**.

٣- وزارة الثروة السمكية، الهيئة العامة للمصائد السمكية في البحر الأحمر، **مرجع سابق**.

4 - http://assafir.com/Article/8/471473/SameChannel

نهاية مارس من عام ٢٠١٦م أن عاماً كاملاً من الحرب التي يشنها التحالف بقيادة السعودية على اليمن أدى إلى تدهور شديد في الاقتصاد وإغلاق واحدة من كل ٤ شركات وتسريح ٧٠٪ من العمالة لدى شركات القطاع الخاص، وقد أوقفت آلاف المنشآت نشاطها بشكل كلي أو جزئي في كافة أرجاء البلاد نتيجة هذه الحرب المستمرة، وألقت بعمالها إلى رصيف البطالة، وسرحت ٤٨٪ من المنشآت ٥٥٪ من موظفيها[١]، ويظهر المسح التتبعي[٢] أن حوالي ثلثي العاملين يعملون في وظائف دائمة في حين يعمل ٢٢.٤٪ في وظائف متقطعة، وتعمل النسبة الـ ١٣٪ المتبقية في أعمال مؤقته وموسمية، وقد عانى أصحاب الوظائف الدائمة من الضرر الأكبر من هذه الأزمة، حيث بلغت نسبة من فقدوا وظائفهم ٨٥٪، مما أضعف قدرتهم في الحصول على الغذاء.

- أصبحت أهم القطاعات الخاصة والعامة والمختلطة خارج عملية الإنتاج الأمر الذي كلف الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة وخلق أزمة في الأمن الغذائي.

٣- تدمير قطاع النقل

يعد قطاع النقل عنصراً مهماً في تحقيق الأمن الغذائي، وتعتمد عليه إلى حد كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والوصول إلى الغذاء، لما يقدمه من مساندة لقطاعات التنمية الزراعية والصناعية والتعدين والتجارة، وما يحققه من ربط للتجمعات السكانية، هذا إلى جانب الدور الهام الذي يلعبه النقل في التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة عبر تسهيل انتقال السلع والخدمات وتيسير الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية والوصول الميسر إلى الأسواق، وعلى وجه الخصوص في المناطق الريفية وبين أوساط الفقراء.

الطرق والنقل البري

تمثل الطرق والجسور شريان الحياة، وتعتبر من أهم أدوات الوصول المادي والفيزيائي إلى الغذاء، لذا كان لها نصيب وافر من هذا العدوان السافر الذي جعل منها هدفاً له ولغاراته، الأمر الذي أضر كثيراً بالمواطن وزاد من معاناته. وكشفت الإحصاءات التي قام

١- منظمة العمل الدولية، "أثر ظروف الهشاشة والنزاع في اليمن على العمل اللائق"، المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، ابريل ٢٠١٧م.

٢- "الاستقصاء السريع لمنظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء باليمن"، ٢٠١٥م.

بها صندوق صيانة الطرق للأضرار التي تعرضت لها شبكة الطرق والجسور عن تضرر ٢٩ طريقاً بطول ٨٤٢ كم، و٣٤ جسراً بشكل كلي أو جزئي في مختلف مناطق الجمهورية، فضلاً عن ارتفاع أسعار نقل البضائع بسبب انعدام الوقود[١].

الموانئ والنقل البحري: أدت الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية والمرافق الخدمية في ميناء الحديدة وميناء المخاء إلى توقف العمل في بعضها بشكل كلي وفي البعض الآخر بشكل جزئي، وشملت تلك الأضرار المباني والمنشآت ومستودعات البضائع والرافعات وشبكات الكهرباء والمياه ومخازن قطع الغيار وسيارات الإطفاء وكرينات الحاويات، فضلاً عن توقف العمل في رصيف الميناء بسبب استمرار القصف.

المطارات والنقل الجوي

لقد تضرر النقل الجوي بصورة فادحة من خلال استهداف القطاعات التابعة للهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد وتدميره لستة مطارات، كما أن الأضرار التي تعرضت لها المطارات شملت البنى التحتية وتعرض بعضها لتدمير كلي وإخراجها عن العمل، وبعضها تعرض لتدمير جزئي، حيث تسبب العدوان في تدمير مدارج الهبوط والمدارج الموازية والمرسى وصالات الركاب والمباني والأبراج وإتلاف أجهزة الهبوط الآلي والاتصالات، إضافة إلى منظومات كاميرات المراقبة وشاشات عرض الرحلات وسيارات الإطفاء وبوابات التفتيش الأمنية وأجهزة تفتيش العفش والشحن ومنظومات إضاءة المدارج[٢].

أبرز آثار تدمير قطاع النقل على الأمن الغذائي[٣]:

-منذ مارس من عام ٢٠١٥م أصبحت الطرق المتضررة والجسور المدمرة عائقاً أمام وصول اليمنيين إلى الغذاء، وأثرت على نقل السلع إلى الأسواق في أنحاء البلد، ولا تزال أسعار الوقود والمواد الغذائية أعلى من مستويات ما قبل الحرب، كما أن أسعار السلع الأساسية المرتفعة يجعلها بعيدة عن متناول اليمنيين الأشد فقراً، كما أن فرض أسعار نقل تفوق المستويات المقبولة اقتصادياً يشكل إحدى المعوقات الأساسية للوصول إلى الغذاء.

-إعاقة الوصول إلى الغذاء من خلال التأخير والتعطيل في الموانئ، فالحصار الذي

1- http://www.almshhadalyemeni.com/8683

2- http://www.almersad.net/2013-10-31-22-27-27/7090-2017-04-01-00-36-15

٣- تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، **مرجع سابق**؛ وتقرير: "تحديث مستجدات الامن الغذائي في اليمن"، اكتوبر ٢٠١٦م.

فرضه العدوان ولد تأثيراً كبيراً على الاقتصاد وعلى الوضع الإنساني والوصول إلى الغذاء، فشحنات البضائع ومنها القمح التي تظل محتجزة في البحر أكثر من شهر، تكلف الاقتصاد اليمني غرامات تأخير يصل معدلها إلى ١٥٠٠٠ دولار في اليوم، وتتسبب في رفع أسعار السلع والغذائية منها مما يضاعف من أزمة الغذاء المتفاقمة والتي يواجهها اليمنيون.

- خلقت القيود المفروضة على الواردات نقصاً شديداً في البذور والمبيدات الحشرية الزراعية؛ وانخفاض المخزون، حيث يؤثر الافتقار إلى الإمدادات الزراعية تأثيراً مدمراً على الإنتاج الغذائي.
- كان تفريغ السفن في ميناء الحديدة يستغرق ما بين ١-٢ يوم في الماضي، ولكن مع تدمير الرافعات أصبحت المدة تتراوح ما بين ٦-٨ أيام مما يؤدي إلى تشكل طوابير طويلة من السفن تستمر لحوالي (٣٠ - ٤٠ يوماً) الأمر الذي يسبب نفقات إضافية ورفع في أسعار السلع في السوق المحلي.
- التجار يستوردون السلع بالعملة الأجنبية بعد الحصول عليها من السوق الموازي الذي يشهد تقلبات وعدم استقرار في أسعار الصرف، وذلك يضيف على التكاليف ويرفع أسعار السلع في السوق المحلي.
- ارتفاع تكاليف تأمين السفن بشكل كبير بسبب المخاطر المصاحبة للإبحار إلى الموانئ اليمنية.
- إن الوصول الفعلي إلى الأسواق يمثل إحدى العقبات الرئيسية وخاصة في المحافظات الأكثر تضرراً من الحرب، فالبنية التحتية المدمرة من طرق وجسور أثر سلباً على نقل وتوزيع الأغذية وأدى إلى زيادة الأسعار وعدم توفر بعض السلع الغذائية بشكل منتظم، ما يمثل أبرز العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي.

تدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية

الكهرباء: تعتبر الطاقة الكهربائية محركاً أساسياً لعملية التنمية، ومدخلاً هاماً للوصول إلى الغذاء، ومنذ مارس ٢٠١٥م تفاقمت أوضاع قطاع الكهرباء بل توقف بصورة نهائية في معظم المحافظات، حيث تعرضت البنية التحتية لقطاع الكهرباء لأضرار ودمار كبيرين في مكوناتها وبالتالي حرم المواطنون من الاستفادة منها.

النفط والغاز: يلعب قطاع إنتاج النفط الخام والغاز أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي وتمويل التنمية في اليمن حيث تقدر مساهمته بحوالي ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥م. وخلال العام ٢٠١٥م انخفضت إلى ١٢,٦٪، وتمثل الصادرات النفطية أكثر من ٨٣.٣ ٪ من إجمالي الصادرات السلعية، كما أن الإيرادات النفطية تشكل أكثر من٤٥.٣ ٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة، كما يمثل النفط والغاز مورداً مهماً للنقد الأجنبي. وتشير البيانات الأولية إلى تراجع واردات الوقود بحوالي٦٠.٧ ٪ عام ٢٠١٥م مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤م بسبب القيود على الاستيراد ومحدودية النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الوقود، كما أن توقف الإنتاج المحلي ولد الحاجة لاستيراد معظم احتياجات السوق المحلي من الوقود من الخارج. وتستهلك واردات الوقود مليارات الدولارات من النقد الأجنبي سنوياً، وبالتالي تساهم في استنفاد احتياطيات البلد من النقد الأجنبي. إن تراجع إنتاج النفط الخام في مقابل تزايد الاستهلاك المحلي وواردات المشتقات يؤدي إلى مزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات واحتياطيات النقد الأجنبي. وبالتالي ضعف القدرة لتأمين الوصول للغذاء[١].

النظام الصحي: أدت الحرب منذ مارس ٢٠١٥م إلى تدمير النظام الصحي، حيث يظهر تقييم الوضع الصحي في ١٦ من أصل ٢٢ محافظة أن النظام الصحي يعمل بأقل من نصف طاقته، فمن أصل ٣.٥٠٧ مرفقاً صحياً يوجد حوالي ٤٥٪ فقط تعمل بطاقتها الكاملة، والبقية لا تعمل جزئياً أو كلياً، إضافة لذلك فإن ٦ من كل ١٠ مرافق صحية غير قادرة على توفير خدمات التغذية وصحة الطفل[٢].

وأصبحت الرعاية الطبية في اليمن تقتصر على أقل من ثلث عدد السكان، بينما أكثر من نصف المرافق الصحية فيها معطلة، ولم يتلقَ العاملون في مجال الصحة رواتبهم منذ عدة شهور، كما تواجه وكالات الإغاثة صعوبة في إيصال الإمدادات المنقذة للحياة للناس بسبب الحرب، ويموت في اليمن على الأقل طفل واحد كل عشر دقائق بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، مثل الإسهال وسوء التغذية والتهاب الجهاز التنفس. لقد أدت الحرب والعنف والنزاع إلى فقدان مكاسب كبيرة تَمكن اليمن من تحقيقها خلال العقد الماضي في مجال صحة وتغذية الأطفال، فقد انتشرت الأوبئة مثل الكوليرا والحصبة، ونظراً لتوفر

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٤)، مايو ٢٠١٦م.

٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٩)، أكتوبر ٢٠١٦م.

عدد قليل من المرافق الصحية العاملة زاد تفشي هذه الأمراض ليشكل كارثة كبيرة على السكان والأطفال منهم على وجه الخصوص[1].

أبرز آثار تدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية على الأمن الغذائي[2]:

-انخفاض إنتاج المنشآت الصناعية والخدمية بحوالي ٦٩٪.

-٢٢٪ من المنشآت أوقفت نشاطها نهائياً، و٥٪ علقت نشاطها مؤقتاً، و٣٢٪ خفضت دوامها إلى النصف، و٣٨٪ تمارس أعمالها بصورة متقطعة، في حين ٣٪ فقط من المنشآت تمارس أعمالها بصورة طبيعية.

-تعطل بعض مطاحن الحبوب والبعض تعمل عند مستويات متدنية للغاية، وبالتالي ارتفع سعر طحن الحبوب بشدة.

-إعاقة أنشطة ري ونقل وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية وارتفاع تكاليفها وأسعارها.

-تأثر واستهداف مرافق إنتاج الثلج وتخزين السمك، مما صعب تسويقه وانخفض إنتاج السمك وارتفعت أسعاره.

-إعاقة الأنشطة الاقتصادية والإنسانية، وتراجع فرص العمل والدخل.

-ارتفاع أسعار النقل بنسبة ٤٠٪ أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء.

-وفي عام ٢٠١٥م، أدى شحة الوقود الذي تزامن مع انقطاع الكهرباء إلى غياب شبه كلي للمياه من الشبكة العامة، ويحتاج ١٩ مليون شخص من اليمنيين للوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وتم اللجوء إلى المياه المنقولة بالشاحنات (وايتات) وبالتالي ارتفع سعر(وايت) الماء بحوالي ٢٠٠ - ٤٠٠ ٪ خلال العام ٢٠١٥م، مما حرم المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود من حقهم في الحصول على المياه.

القسم الثالث:

المساعدات الإنسانية والإغاثية

بلغ إجمالي تعهدات المانحين خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م حوالي ١٠.٩ مليار دولار، سحب منها مبلغ ٤.٩ مليار دولار فقط وبما يمثل ٤٥.١٪ من إجمالي التعهدات خلال نفس الفترة،

1- https://www.unicef.org/arabic/media/24327_94162.html

٢- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية** (أعداد متفرقة).

موزعة على قطاعات عدة تشمل: التعليم، الصحة، الأسماك، الكهرباء، الطرق، المياه، الصرف الصحي، والوضع الإنساني، إضافة إلى البرنامج العاجل لإعادة الإعمار ودعم الموازنة العامة للدولة، ودعم استقرار سعر الصرف، وكان معظم دعم المانحين في شكل منح بنسبة ٧٥٪ من إجمالي التعهدات بينما شكلت القروض الخارجية حوالي ٢٥٪ من إجمالي التعهدات[١].

تعليق تعهدات المانحين:

نظراً لمستجدات الأوضاع السياسية والأمنية التي شهدها اليمن منذ مارس ٢٠١٥م، علق المانحون دعمهم لبلادنا عدا الدعم الإنساني الذي ارتفع لكنه يظل محدوداً للغاية لتغطية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية المتفاقمة بسبب العدوان والحرب على اليمن.

ومن دون شك فقد ساهم تعليق الدعم من طرف المانحين الإقليميين والدوليين في تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتوقف مشاريع التنمية ومنها مشاريع استراتيجية كانت تحت التنفيذ بل وتدمير بعضها، ما يعني عدم الاستفادة من تلك المشاريع والتضحية بما أنفق عليها من جهد ووقت ومال، إضافة إلى فقدان فرص العمل في تلك المشاريع.

لقد أدت الحرب الجارية على اليمن وتعليق دعم المانحين للبرامج الاجتماعية ومشاريع التنمية إلى تعميق التحديات التنموية وتفشي الفقر وتفاقم الأوضاع المعيشية للسكان وحرمانهم من الوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتظهر تجارب الدول الأخرى المتأثرة بالحروب بما فيها ليبيريا وسيراليون وأفغانستان أن الدعم المقدم من المانحين يمكن أن يساعد بصورة فعالة في تقوية الاستقرار وتعزيز فرص السلام والتنمية، ويلاحظ بشكل متزايد أن حشد الموارد المالية للفئات المتضررة والأطفال على وجه الخصوص، يمكن أن يساعد ليس فقط في حفظ حياتهم، ولكن أيضاً كسر حلقة الفقر الممتدة عبر الأجيال، وتحقيق فوائد إيجابية للاقتصاد والمجتمع.

نصيب الفرد من المساعدات التنموية:

لعب دعم المانحين دوراً هاماً في تمويل الاقتصاد اليمني خلال المرحلة الانتقالية ٢٠١٢-٢٠١٤م، ومقارنة بدول أخرى، فإن نصيب الفرد اليمني من صافي المساعدات التنموية الرسمية يظل منخفضاً مقارنة بدول مشابهة للاقتصاد اليمني (نصيب الفرد اليمني من

١- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية**، العدد (١٦)، يوليو ٢٠١٦م.

المساعدات التنموية الرسمية لا يتجاوز ٤٤ دولار عام ٢٠١٤م)، وأن المساعدات التنموية تتدفق بمستويات عالية إلى الدول التي تمر بحروب ونزاعات، بينما علق المانحون دعمهم التنموي لليمن عام ٢٠١٥م رغم ارتفاع عدد السكان المحتاجين إلى مساعدة إنسانية من ١٥.٩ مليون فرد عام ٢٠١٤م إلى٢١.٢ مليون فرد عام ٢٠١٥م، وهذا يستدعي وفاء مجتمع المانحين بالتزاماته تجاه دعم اليمن أسوة بباقي الدول التي تمر بحروب ونزاعات[١].

النزوح الداخلي وتزايد الاحتياجات،

يقدر عدد السكان الذين نزحوا داخلياً نتيجة الحرب الجارية بحوالي ٢.١٨ مليون شخص في سبتمبر من عام ٢٠١٦، وأغلبهم (٥١ ٪) في محافظات حجة وتعز وصنعاء، وعند ترتيب احتياجات النازحين حسب الأولوية، كان ٦٦٪ من النازحين يحتاجون إلى الغذاء كأولوية أولى، و١٦٪ إلى مياه للشرب والنظافة، ويحتاج ١٠٪ إلى فرص عمل ودعم

شكل (٤): اتجاهات عدد النازحين داخلياً (بالمليون)

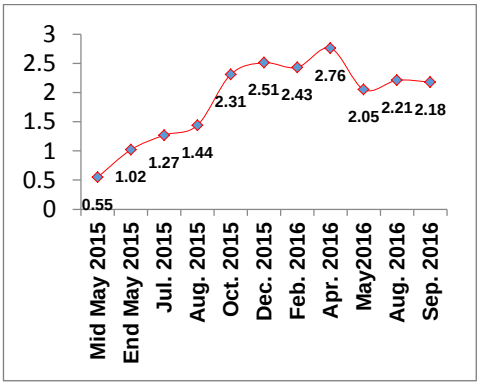

شكل (٥): الاحتياجات ذات الأولوية للنازحين

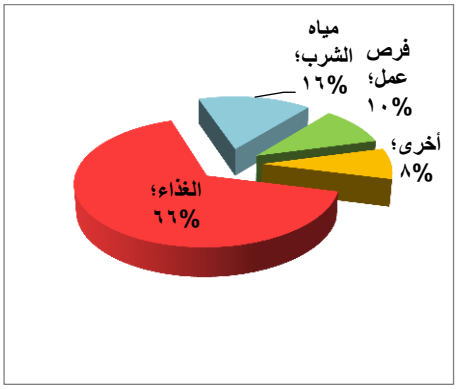

المصدر: التقرير الثالث عشر فريق التحركات السكانية (TFPM) ، مارس ٢٠١٧م.

مالي، إذ أن ٨٥٪ من النازحين اضطروا لمغادرة مناطقهم لفترة أكثر من سنة. ويعاني النازحون من فقدان سبل العيش، مما يعرضهم لمخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

تمويل الاحتياجات الغذائية والإنسانية:

ارتفع إجمالي الاحتياجات التمويلية لخطط الاستجابة الإنسانية في اليمن نظراً لتزايد الاحتياجات خلال الحرب المستمرة خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧م أكثر من ثلاثة أضعاف حيث بلغت ٢.٠٦٨ مليون دولار عام ٢٠١٧م.

١- المرجع السابق.

ومع ذلك، لم يكن كافياً لتلبية الاحتياجات الإنسانية حيث بلغت نسبة التمويل غير المغطى حوالي ٤٥٪ في المتوسط من إجمالي المتطلبات التمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧م، لترتفع هذه النسبة إلى ٥٥٪ خلال فترة الحرب ٢٠١٥-٢٠١٧م. ولا شك أن سد الفجوة التمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية وتقديم الإعانات العينية والنقدية الكافية تعتبر ضرورة لتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائية والأزمات الاقتصادية وإنقاذ حياة ملايين اليمنيين من الجوع. وعلى الرغم من ارتفاع حجم التمويلات من خارج خطة الاستجابة إلا أنها لا تلبي الاحتياجات المتزايدة لتوفير الغذاء والاحتياجات الإنسانية الإغاثية في ظل استمرار وتزايد تداعيات العدوان الخارجي والصراعات المسلحة التي تشهدها اليمن، وهذا يستدعي قيام المانحين بسد الفجوة التمويلية من أجل التخفيف من معاناة أطفال اليمن والأسر الفقيرة والمتضررة من الحرب.

شكل (٦): خطة الاستجابة الانسانية اليمن

التمويل خارج الخطة وداخل الخطة

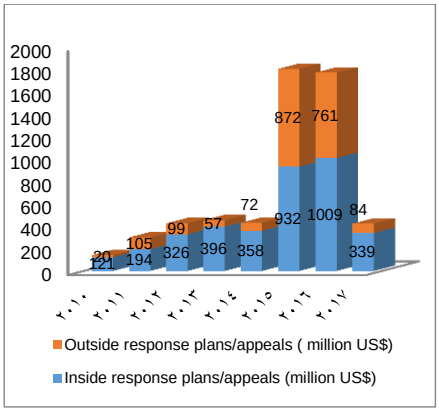

الاحتياجات التمويلية والفجوة

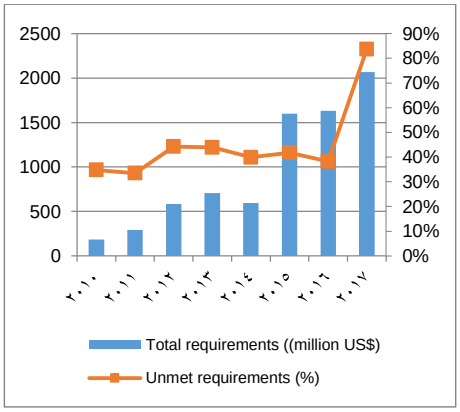

Source:https://fts.unocha.org/appeals/542/summary

الصعوبات والتحديات المتعلقة بوصول المساعدات والغذاء أثناء الطوارئ

- غياب الحيادية في الاستجابة لطوارئ الأمن الغذائي والتغذية: الاستجابات لوصول الفقراء إلى الغذاء لا تتوافق مع الاحتياجات.
- هيمنة المساعدة الغذائية: تمثل المساعدة الغذائية أكثر المجالات التي تستقطب تمويلاً في التدخلات الإنسانية.
- معوقات الوصول إلى السكان المحتاجين يكون في بعض الأحيان صعباً لأسباب عديدة منها: الأسباب الأمنية واستمرار العمليات العسكرية، وضعف البنية التحتية

وانعدام الأمن

-غياب قاعدة بيانات للتدخلات.

-غياب المهارات والخبرة أثناء الطوارئ.

وعموماً فإن المنح المالية التي تم التبرع بها لن تصل قريباً وفي العادة سيتم التأجيل والتسويف ولنا في مؤتمر المانحين بنيويورك عبرة، مع أن اليمن بحاجة إلى موقف دولي من الأمم المتحدة بوقف الحرب وفك الحصار بدلاً عن حشد الموارد المالية والشعب اليمني يتعرض للقتل والتدمير والتجويع، مع العلم أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد وجيوب الجوع آخذة في التزايد كل يوم، وبدون حشد المتطلبات التمويلية بصورة عاجلة، فإن مئات الآلاف من الأطفال والأمهات معرضون لمضاعفات سوء التغذية الحاد طويل المدى بما في ذلك المرض والموت.

القسم الرابع:

السياسات والإجراءات العاجلة وطويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في اليمن

قضية الأمن الغذائي والتغذية من القضايا التقاطعية التي يتطلب معالجتها استراتيجيات وبرامج تنموية طارئة وقصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وفيما يلي أهم التدخلات العاجلة لتفادي اتساع مشكلة انعدام الأمن الغذائي وانتشار سوء التغذية في اليمن:

القضايا الرئيسية	السياسات والأولــويات
التخفيف من انعدام الأمن الغذائي	١) رفع الحصار الاقتصادي الشامل. وإزالة القيود الماثلة أمام حركة التجارة الخارجية وخاصة استيراد الغذاء والوقود. ٢) ضمان استيراد السلع الغذائية الأساسية بسعر الصرف الرسمي. ٣) استئناف دعم المانحين لبرامج الحماية الاجتماعية والتخفيف من الفقر. ٤) زيادة الدعم الإنساني للنازحين والمناطق الأكثر تأثراً بانعدام الأمن الغذائي. ٥) دعم سبل المعيشة والأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء ذي القيمة الغذائية العالية مع التركيز على المرأة الريفية. ٦) تحديث الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بالتركيز على سياسات الأمن الغذائي الطارئ. ٧) تحفيز استخدام الطاقة الشمسية في تشغيل مضخات المياه الزراعية. ٨) استكمال تنفيذ مسح الأمن الغذائي من أجل توفير قاعدة بيانات فعلية.

القضايا الرئيسية	السياسات والأولــويات
	٩) زيادة حملات تقديم مكملات فيتامين (أ) ومكملات الحديد للأطفال والمرأة الحامل.
التخفيف من سوء التغذية	١) توسيع تدخلات التغذية مع التركيز على المناطق المتضررة. ٢) زيادة حملات الفرق المتنقلة لتقديم حزمة خدمات الصحة والتغذية المتكاملة إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم والنازحين. ٣) تقديم حزمة تدخلات قطاعية متكاملة (بما فيها المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والصحة والممارسات السليمة لتغذية الأطفال) في المناطق الأكثر تأثراً بسوء التغذية. ٤) إعطاء أولوية لتقديم المكملات الغذائية للأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات. ٥) فتح المراكز الصحية المغلقة لمعالجة الأطفال المصابين بسوء التغذية. ٦) توسيع تغطية برامج التغذية الموجودة حالياً مع إعطاء الأولوية لمناطق تركز سوء التغذية.
حشد الموارد والمتطلبات التمويلية	١) حشد المتطلبات التمويلية اللازمة للحد من انعدام الأمن الغذائي للفقراء والنازحين. ٢) دعوة المانحين لاستئناف تنفيذ مشاريع التنمية في المناطق المستقرة أمنياً. وتمويل متطلبات تشغيل الخدمات الاجتماعية الأساسية من (مياه، كهرباء، رعاية صحية، تعليم). ٣) عقد اجتماعات دورية مع المانحين لاطلاعهم على الاحتياجات الإنسانية في اليمن وحثهم على زيادة دعمهم الإنساني بما يفي باحتياجات الفئات الفقيرة والمتضررة. ٤) زيادة مخصصات البرامج وثيقة الصلة بالتغذية مثل المياه والصحة وسبل المعيشة والنقد مقابل العمل. إضافة إلى الأنشطة المدرة للدخل المرتبطة بإنتاج الغذاء. ٥) تعزيز جهود توفير الدعم الإنساني للنازحين ومن يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة أكبر. ٦) التنسيق مع المانحين لاستئناف دعم المشاريع التي تلامس حياة الفقراء مثل مشروع النقد مقابل العمل وغيره من مشاريع شبكة الأمان الاجتماعي. ٧) توفير نفقات التشغيل لمرافق تقديم خدمات التغذية وصحة الطفل. ٨) دفع مرتبات موظفي الدولة (٧٥ مليار ريال شهرياً) بانتظام. وحشد دعم المانحين للإعانات النقدية للحالات المقيدة في صندوق الرعاية الاجتماعية بمبلغ ٢٢.٧ مليار

القضايا الرئيسية	السياسات والأولـــويات
	ريال كل ثلاثة أشهر.
حشـــد التأييـــد والمناصرة	١) حشد الدعم الرسمي ودعم القطاع الخاص للأسر الأشد تضرراً من سوء التغذية. ٢) إعطاء مساحة كافية في الإعلام للقضايا الإنسانية والاقتصادية الحرجة بصورة مستمرة، ومنها جيوب المجاعة. ٣) رفع الوعي بالممارسات التغذية السليمة للأطفال.
في المدى المتوسط والطويل	٤) إعادة النظر في برامج دعم المانحين بحيث تعطى الأولوية للمناطق المنكوبة. ٥) تخصيص موارد مباشرة وكافية في الموازنة العامة للقيام بتدخلات متكاملة في التغذية والقطاعات ذات العلاقة. ٦) وضع مؤشرات التغذية ضمن برامج الحكومات بما يسمح للمواطن بمحاسبتها على الانجازات. ٧) تبني استراتيجية للتنمية المتوازنة الحساسة لانعدام الأمن الغذائي والتغذية. ٨) إعادة النظر في برامج التنمية المستقبلية بحيث تعطى أولوية لمناطق تهامة.